الجمهورية العربية المتحدة

معهد التخطيط القومى

مذكرة ٦١٣

محاضرات فى التخطيط الاقتصادى

للدكتور محمد مبارك حجير

أدوات التخطيط الاقتصادى

(فى الانظمة الرأسمالية)

القاهرة

٣ شارع محمد مظهر - بالزمالك

أدوات التخطيط الأقتصـــادى
(فى الأنظمه الرأسماليـــة)

المحاضرة رقم ١٤

يستخدم التخطيط الأقتصادى أدوات تحليلية فنيه منهجية بقصد أعداد التحليل الـذى تصمم على أساسه أهداف الخطط الأقتصادية ولأقامة مختلف الموازين الضرورية لحبك التـــوازن الأقتصاديه فى حدود الأهداف والوسائل المحدده فى الخطه الاقتصادية ٠

ولا ريب أنه تتحقق ثمة علاقة ومناسبة بين الأدوات التخطيطية وبين الأهداف وأنواع الأنظمه الأقتصادية مما يتعين معه استخدام أدوات تخطيطية معينة مناسبة لكل من الانظمة الاقتصاديـة الرأسمالية والاشتراكية ٠

وسوف نستعرض فى هذه المذكرة أدوات التخطيط الاقتصادى فى الانظمة الرأس مالية ٠

ولعل أهم وأعم أدوات التخطيط الاقتصادى المستخدمة فى الانظمة الاقتصادية الرأس مالية تتمثل فى حسابات الدخل القومى ٠

ويمكن القول بايجاز بأن حسابات الدخل القومى وسيلة فنية تصويرية قائمة على أســـاس دراسة منهجية تحليلية تستهدف وصف مجريات النشاط الاقتصادى وتترجم تدفقاته فى صـــورة صفقات حقيقية أو مجازية على هيئة حسابات مصورة على أساس مبدأ القيد المزدوج لقطاعات الاقتصاد القومـــى ٠

وتتمثل هذه الحسابات فى مقاييس للانتاج والاستهلاك والاستثمار مصورة بحيث تجعـــل بالامكان التمييز بين قرارات الوحدات الانتاجية من ناحية وبين استهلاك ماقد انتج من ناحيـــة أخـــرى ٠

وتصور هذه الحسابات قيمة الناتج فى فترة معينة والذى يعتبر مساويا لقيمة ما يبيعه منتجـــو السلع والخدمات للمستهلكين (الاستهلاك) وقيمة ما يضاف الى الثورة القومية (الاستثمار) ٠

وهى توضح الزيادة فى طلب المنتجين على الموارد والسلع كما تصور قيمة الطلب على ما يذهب الى عناصر الانتاج خلال نفس الفترة وذلك بالاضافة الى المدفوعات التحويلية التى ليس لها مقابـــل من السلع والخدمـــات ٠

ولما كان النشاط الأقتصادى الذى تصوره الحسابات القومية يجرى متدفقا من وحدات اقتصادية تجل عن الحصر تمارس عددا كبيرا من الصفقات ، ونظرا لتعذر او استحالة تصوير حسابات لجميع الوحدات وما تعقده من صفقات فقد بات متعينا ان نبحث عن وسيلة للاختيار بينها وتجميعها فى مجاميع او قطاعات يسهل حصرها وعرضها فى أطار محاسبى الامر الذى يقتضى البحث عن الخصائص والصفات الاساسية التى تربط بين أفراد كل قطاع هذا مع ضرورة ملاحظة ان الحدود التى تقوم بين قطاعات الاقتصاد القومى ليست كالحدود الجغرافية ٠

ونجد أمامنا منهاجين صالحين للتوزيع القطاعى :

المنهج الاول — وهو المنهاج التنظيمى — أو المجموعات الاجتماعية ويتخذ هذا المنهاج الوحدة الأقتصادية المستقلة فى تصرفاتها الاقتصادية نقطة الابتداء له ٠

ويقتضى هذا المنهاج ان تقسم الوحدات الاقتصادية الى مجموعات متجانسة تجانسا أساسه الوضع الاجتماعى أو الشكل القانونى أو الحجم أو الفن الانتاجى ثم توحد حسابات الوحدات المكونة لكل مجموعة على أساس اسقاط الحسابات الداخلية التى تتم بين الوحدات فى المجموعة الواحدة ٠

ومن ثم فأنه يمكن تقسيم قطاعات الاقتصاد القومى على النحو التالى :—

١— مجموعة الافراد الذين يتجهون الى الاستهلاك ولا يستهدفون الربح مما يتدرج تحت العائلات والهيئات غير المستريحه — القطاع العائلى ٠

٢— مجموعة الوحدات الاقتصادية التى تعمل بغرض الكسب — قطاع الاعمال ٠

٣— الهيئة التى بيدها مقاليد الحكم والسلطة والسيادة — قطاع الادارة الحكومية ٠

٤— مجموعة الافراد من مختلف القطاعات التى تتعامل مع الخارج — قطاع العالم الخارجى ٠

المنهاج الثانى — وهو المنهاج الوظيفى الذى أرسى أسسه المحاسبون القوميون الانجليز متاثرين بالفكر الكينزى ورأوا على ضوئه الدولة مجموعة متجانسة مقيمين التمييز على أساس الوظائف الاقتصادية المتعارف عليها ثم توزع الوحدات الاقتصادية على أساس ما تؤديه من وظائف اقتصادية بحيث يجمع كل قطاع مجموعة من الوحدات الاقتصادية التى تؤدى وظيفة أقتصادية

متشابهه • وهذا المنهاج يبين مراحل العملية الاقتصادية كما تنعكس في كل قطاع في صورة الانتاج والاستهلاك والاستثمار •

وقد جرى العمل على أن يكون احد المنهاجين تقسيما فرعيا للآخر بحيث نبدأ مثلا بالمنهاج التنظيمي ثم نفرع تحته تقسيما آخر وظيفيا او العكس •

وتشكل حسابات الدخل القومي ركيزه هامة من ركائز التخطيط الاقتصادي •

وأية ذلك أن تصوير هذه الحسابات يساعد على بيان وتفهم التركيب الهيكلي الاقتصادي وترابط اجزائه وتوضيح كيفية سير العملية الانتاجية ومدى ما تتأثر به من قرارات الوحدات القراريه الانتاجية والاستهلاكية وكذلك لتوضيح الحقائق الهيكلية التي تربط بين قطاعات الاقتصاد القومي كتقدير قيمة الناتج القومي ونسبه ما يؤول منه الى الاستهلاك والاستثمار ومعاملات رأس المال ودالات الاستهلاك ومعدلات الادخار وانماط الاستثمار والأدخار وكيفية تركيبها وما يرد عليها من مؤثرات وكذلك التركيب النمطي للموارد المالية والبشرية وكيفية تطورها •

وعلى هدى هذه المعلومات وغيرها يمكن تقدير معدل نمو الدخل القومي ومعدلات نمو مختلف قطاعات الاقتصاد والوقوف على مواطن الضعف والتخلف فيها وتقدير الطقاعات الانتاجية المعطلة والموارد المادية والمالية المتاحة مما يساعد على التنبوء بما يمكن أن يسير عليه معدل النمو الاقتصادي مستقبلا وكذلك النمو الاقتصادي الممكن تحقيقه بحيث يجوز اتخاذه أهدافا في الخطه الأقتصيادية •

هذا فضلا عن أنه يمكن استخدام حسابات الدخل القومي كوسيلة لمتابعة تنفيذ الخطه الأقتصادية وذلك بالحصول على البيانات الخاصة بما تم تنفيذه في مختلف القطاعات ووصفها في صورة حسابات قومية ومقارنتها بما كان مستهدفا للحكم على مدى تنفيذ الخطة الاقتصادية مع بحث واستقصاء اسباب القصور او الفضول وعلاجها بما يضمن تحقيق الأهداف على النحو المرسوم •

غير أن الحسابات القومية لاتأخذ دائما صورة حسابات الدخل القومي الآنفة الذكر وانما تظهر في أنواع وصور أخرى اهمها ما يتلو •

جداول المستخدم ـ المنتج : وهى نوع من الحسابات القومية ابتدعها ليونتيف لتعديل وتحسين الأنموذج الكينزى المبسط الذى يقوم على أساس أن الناتج القومى وحدة متجانسة لا تسمح بتتبع اثار التغييرات فى أى جزء من قطاعات الانتاج ٠

ويرى ليونتيف ان الأقتصاد القومى يمكن أن يوصف من وجهة نظر جداول المستخدم ـ المنتج بأنه نظام يضم صناعات مترابطة ترابطا متبادلا أو بتعبير آخر انظمه اقتصادية متداخلة ٠

أى أن جداول المستخدم ـ المنتج تعتبر من وجهة نظر ليونتيف نظام عمليات تحويلية تستهدف تحويل المستخدم الى منتج ٠

وترجع أهمية جداول المستخدم ـ المنتج الى أن كثيرا من المشاكل الأقتصادية القومية تقتضى قيام علاقات ثابتة بين الطلب على الناتج النهائى من ناحية وبين مقتضيات هذا الطلب على الانتاج من ناحية أخرى ٠ ويمكن أن نجد الحل لهذه المشكلة فى جداول التداخل الصناعى التى تقوم على أساس أن مشتريات اى قطاع من المواد والخدمات من القطاعات الأخرى تتناسب مع ناتج هذا القطاع ٠

كذلك فأننا عند حساب الناتج القومى الأجمالى لا نلقى بها بالا الى الصفقات الداخلية اكتفاء بحساب السلع والخدمات اما عند شرائها كسلع وسيطه أو عندما تدخل فى تشكيل السلع النهائية والخدمات ٠ ولقد تصادفنا من الأسباب والاحتياجات العملية ما يدعو الى تقسيم الناتج الاجمالى تقسيما قطاعيا بحيث يتسنى تقدير قيمة الناتج النهائى مستقبلا فى قطاعات الاقتصاد القومى ٠

وتساعد هذه الجداول على تصوير الهيكل الفنى للانتاج كما ان تحليلها يفيد فى حساب آثار التغيرات فى الانتاجية على الهيكل الاقتصادى وعلى مستوى الناتج ٠

ولما كان التغير فى الأسعار والانتاج يؤثر على مستوى الاسعار وعلى الأسعار النسبية فأنه يمكن بافتراض انتقال الزيادة فى الاسعار مباشرة وعلى أساس أن ناتج صناعة يعتبر مستخدما لغيرها أن نتتبع آثار تغير الاسعار فى صناعة معينة وفى مجموعة من الصناعات بل فى الاقتصاد القومى بأسره ٠

كذلك فأنه يمكن أن يستخدم هذه الجداول فى أستطلاع آثار التجارة الخارجية على الاقتصاد القومى بتعيين الصناعات التى تتأثر اذا ما حدث تغير فى الصادرات من السلع النهائية ، كما يمكن التنبؤ باحتياجات الاستيراد اذا ما اتخذنا فروضا عن التغير فى مستوى النشاط الاقتصادى .

وتستخدم جداول المستخدم ـ المنتج فى وضع الخطة الاقتصادية وأية ذلك أن وضع خطة معينة يستوجب تحديد أهداف تتعلق بزيادة الدخل القومى وبالتالى بتقدير ما يلزم لاستحداث هذه الزيادة من حيث الاستثمار والاستهلاك والتصدير .

ويجب أن تحدد جملة وأنواع السلع الاستثمارية والاستهلاكية مما يعنى تحديد قيم معلومة ومنوعة فى قائمة الطلب النهائى فى جداول المستخدم ـ المنتج وتستخدم هذه الجداول بحيث يمكن عن طريق المصفوفة المقلوبة أن نتوصل الى تقدير ما يلزم من مختلف انواع الانتاج الكلى لاستحداث الزيادة المنشودة فى الدخل القومى .

ويجب أن تأخذ فى الاعتبار ما يمكن أن يضاف عن طريق الاستيراد للوصول بالطاقات الانتاجية الى احتياجات الخطة .

ومن حيث أنواع الاستيراد يمكن بواسطة الجداول المذكورة ان نتبين أنواع المنتجات اللازمة للوفاء باحتياجات الخطة محلية واجنبيه وذلك بالاعتماد على قائمة معينة من المنتجات الاستهلاكية والاستثمارية ويتسنى التوصيل الى قيمة الانتاج المحلى الاجنبى اما بطرح قيمة الانتاج المحلى من قيمة الإنتاج الكلى واما باستخدام نوع جدول المستخدم المنتج الذى تظهر فيه صفوف للواردات

الميزانية القومية : وتعتبر الميزانية القومية مجموعة من الحسابات القومية لسنة مقبلة تبنى على مجموعة الحسابات القومية التى تم اعدادها عن فترة سابقة واتخاذها اساسا للاسقاط والتنبؤ بحسابات قومية مستقبلة وذلك مع تقدير الظروف والأحوال والمؤثرات الاقتصادية التى كانت سائدة خلال الفترة الزمنية الأساسية من ناحية ودراسة الظروف الاقتصادية والمالية المرتقبة والتغير الذى يحتمل أن يطرأ أو يؤثر على أنماط الانتاج والاستهلاك وكذلك المرونات الدخلية والاستهلاكية والتصديرية والاستيرادية .

وتستخدم الميزانية القومية فى تحقيق الاغراض التى توضع من أجلها الخطط الاقتصادية فالخطة الاقتصادية ترسم أهدافا معينة تحاول التوصل اليها بوسائل محددة خلال فترة زمنية

معينة شأنها فى ذلك شأن الميزانية القومية . ومن ثم فأنه يمكن اعتبار الميزانية القومية خطة قصيرة الأجل (سته مثلا) وعادة تستخدم الميزانية القومية كوسيلة جزئية لتنفيذ الخطة الاقتصادية .

ويمكن استخدام الميزانية القومية كوسيلة لمتابعة تنفيذ الخطة وقد لاتستخدم الميزانية القومية كخطة سنوية تعتبر جزء من خطة اقتصادية طويلة ، بل قد تكون وسيلة تستخدم لتحقيق هدف أو أهداف محدودة على نحو ما استخدمها حزب العمال فى انجلترا لتحقيق التوظف الكامل والتأثير فى الاستهلاك وتمويل الخدمات الاجتماعية واعادة توزيع الدخول .

جداول التدفقات النقدية والمالية — تعنى حسابات التدفقات النقدية والمالية بابراز الدورة النقدية وكيفية استجابة ومسايرة النظام المالى والنقدى للهيكل الانتاجى والتوزيعى .

وتساعد هذه الحسابات المالية على تحليل الظواهر الاقتصادية تحليلا أشمل وأعمق نظرا لما تعنى به من بيان التغير فى الاصول والالتزامات النقدية الخاصة بمختلف الطوائف والمنظمات مما يساعد على القاء ضوء على الاتجاهات والتغيرات الهامة فى الاقتصاد القومى واستكشاف الاتجاهات المستقبلة لهذه الطوائف والمنظمات .

وتؤدى هذه الحسابات بتوضيحها للموارد والاستخدامات النقدية لكل قطاع وآثارها الى تفسير التضخم والانكماش وأسبابه .

وتساعد هذه الحسابات وما تظهره من تغير فى الاصول والالتزامات المصرفية تصوير جانب هام من الديون المستحقة للعالم الخارجى أو عليه . هذا فضلا عن أنه لا يمكن الألمام بفكرة شاملة واضحة عن الظروف والملابسات الكامنة وراء حساب الادخار والاستثمار بدون تقدير لاصول والتزامات المصارف والوسطاء .

ولقد تزايد الاهتمام بهذه الحسابات بدرجة ملحوظة فى السنوات الاخيرة الامر الذى يعزى الى ازدياد اهمية النقود والائتمان وحاجة الحكومات الى البيانات الاحصائية المتعلقة بها وبنشاط الوسطاء الماليين بوجه عام ، هذا فضلا عن ظهور اتجاه حديث فى النظرية الاقتصادية يستهدف علاج العلاقات الاقتصادية الحقيقية والمالية فى نفس الاطار مما يستلزم توافر البيانات الاحصائية المالية والنقدية .

والملاحظة الرابعة تتصرف الى ان اهداف التخطيط عموما يمكن ان تتحقق بطرائق وصور شتى وبدرجات متفاوته وفى آجال متباينة مما يستوجب مزيدا من التوضيح والتحديد وترجمه هذه الاهداف فى صورة رقمية تصلح اساسا لحسابات تخطيطية.

وتحدد الاهداف بصفة مبدئية بناء على واقع المشاكل الاقتصادية القائمة وما هو مرغوب فيه وفى حدود الامكانيات المتاحة بحيث تحدد القيم المستهدفة بالنسبة الى المجاميع الاقتصادية الكليه والعناصر والتغيرات الاقتصادية.

ويلاحظ أنه كلما تدرجنا من مستوى الاهداف التخطيطية العامة الى الاهداف الاوليه العامة المحددة فانه يمكن ان نشتق من هذه الاهداف الاخيرة اهدافا جزئيه تخدم تحقيق الاهداف الاولية فنقول على سبيل المثال ان هدف زيادة الدخل القومى بمقدار معين يستتبع أهدافا مشتقه خاصة محدده تستهدف فى مختلف قطاعات الاقتصاد القومى بحيث يكون الهدف الاول محصلة نتائج هذه الاهداف.

ويجب ان نعتمد فى هذه الحالة على البيانات الاحصائيه والمعاملات الفنية والأدوات التخطيطيه والنماذج الاقتصادية مما سوف نعرض الى دراسته تفصيليا فيما يتلو.